المفوضية الاوربية EC

د.تهاني باقازي

مؤسسات الاتحاد الأوروبى

- البرلمان الأوروبي
- المجلس الأوروبي
- مجلس الإتجاد الأوروبي
- **المفوضية الاوروبية**
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي CJEU
- البنك المركزي الأوروبي ECB
- محكمة المراجعين الأوروبية ECA

تعريفها:

هي الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبيالمستقل ذاتياً، والمسؤولة عن اقتراح التشريعات، وتنفيذ القرارات، وتأييد معاهدات الاتحاد الأوروبي وإدارة أعمال الاتحاد الأوروبي اليومية. تعمل كحكومةٍ وزارية تضم 27 عضوًا

تم التوقيع عام 1958 في بروكسيل(بلجيكا)

دورها:

تعزيز المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي من خلال اقتراح وإنفاذ التشريعات وكذلك من خلال تنفيذ السياسات وميزانية الاتحاد الأوروبي

يمثل كل دولة عضو واحد، و الأعضاء ملزمون باداء القسم أمام محكمة العدل الأوروبية بمدينة لوكسمبورغ، متعهدين باحترام المعاهدات وبالاستقلال التام في أداء واجباتهم أثناء فترة تفويضهم. الذي يقتضي منهم تمثيل المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي ككل وليس مصلحة أوطانهم. يشغل أحد الأعضاء البالغ عددهم 27 منصب رئيس المفوضية الأوروبية

مهام المفوضية الأوربية:

- يدير سياسات الاتحاد الأوروبي ويخصص تمويل الاتحاد الأوروبي
- يحدد أولويات الإنفاق في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع المجلس والبرلمان
- يعد الميزانيات السنوية لإقرارها من قبل البرلمان والمجلس
- يشرف على كيفية صرف الأموال، تحت رقابة ديوان المحاسبة

- يضمن تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي بشكل صحيح في جميع البلدان الأعضاء، بالتعاون مع محكمة العدل الاوربية
- يتحدث نيابة عن جميع دول الاتحاد الأوروبي في الهيئات الدولية، وخاصة في مجالات السياسة التجارية والمساعدات الإنسانية
- يتفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية للاتحاد الأوروبي

العلاقات مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
المملكة المتحد

غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي 2020

حددت اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الترتيبات التفضيلية في مجالات مثل التجارة في السلع والخدمات، والتجارة الرقمية، والملكية الفكرية، والمشتريات العامة، والطيران والنقل البري، والطاقة، ومصايد الأسماك، والضمان الاجتماعي.

التنسيق وإنفاذ القانون والتعاون القضائي في المسائل الجنائية والتعاون المواضيعي والمشاركة في برامج الاتحاد.

وهي ترتكز على أحكام تضمن تكافؤ الفرص واحترام الحقوق الأساسية.

وفي حين أنها لن تتطابق بأي حال من الأحوال مع مستوى التكامل الاقتصادي الذي كان قائماً عندما كانت المملكة المتحدة دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإن اتفاقية التجارة والتعاون تتجاوز اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية وتوفر أساساً متيناً للحفاظ على الصداقه التعاون طويل الأمد.

تم التوقيع على اتفاقية التجارة والتعاون في 30 ديسمبر 2020، وتم تطبيقها مؤقتًا اعتبارًا من 1 يناير 2021 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 2021.

تتكون اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من:

1\ اتفاقية التجارة الحرة

2\ شراكة وثيقة بشأن أمن المواطنين ،

3\ إطار شامل للحوكمة .

لا تغطي الاتفاقية السياسة الخارجية والأمن الخارجي والتعاون الدفاعي لأن المملكة المتحدة

لا تغطي اتفاقية التجارة والتعاون أي قرارات تتعلق بمعادلات الخدمات المالية، أو مدى كفاية نظام حماية البيانات في المملكة المتحدة، أو تقييم نظام الصحة والصحة النباتية في المملكة المتحدة

اتفاقية الانسحاب

1\ حقوق المواطنين: حماية خيارات الحياة لمواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، وأكثر من مليون مواطن من المملكة المتحدة في دول الاتحاد الأوروبي، وحماية حقهم في البقاء وضمان قدرتهم على الاستمرار في المساهمة في مجتمعاتهم

.2\التسوية المالية: ضمان احترام المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لجميع الالتزامات المالية التي تم التعهد بها عندما كانت المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

اتفاقية الانسحاب

1\ حقوق المواطنين: حماية خيارات الحياة لمواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، وأكثر من مليون مواطن من المملكة المتحدة في دول الاتحاد الأوروبي، وحماية حقهم في البقاء وضمان قدرتهم على الاستمرار في المساهمة في مجتمعاتهم

.2\التسوية المالية: ضمان احترام المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لجميع الالتزامات المالية التي تم التعهد بها عندما كانت المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

3\ قضايا الانفصال: ضمان التصفية السلسة وتمكين الانسحاب المنظم للمملكة المتحدة، مثل:

- تمكين البضائع المطروحة في السوق قبل نهاية الفترة الانتقالية بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي من الاستمرار إلى وجهتها.
- تقليص الإجراءات الجارية المتعلقة بالتعاون الشرطي والقضائي في المسائل الجنائية وغيرها من الإجراءات الإدارية والقضائية.
- استخدام وحماية البيانات والمعلومات المتبادلة قبل نهاية الفترة الانتقالية.

https://commission.europa.eu/statistics_en

(الشرق الاوسط) نشر: 22-12:26 سبتمبر 2023 م - 07 ربيع الأول 1445 هـ

أعلنت المفوضية الأوروبية (الجمعة) أنها ستباشر «خلال الأيام المقبلة» تسديد الأموال المنصوص عليها في الاتفاق الذي أُبرم في يوليو مع تونس للحد من توافد المهاجرين انطلاقاً من هذا البلد.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية آنا بيسونيرو إن «المفوضية تعلن اليوم مساعدة مالية بقيمة 60 مليون يورو لتونس وحزمة مساعدات عملانية في مجال الهجرة بقيمة تقارب 67 مليون يورو، سَتُصرفان خلال الأيام المقبلة».

(الشرق الاوسط) نُشر: 18-13:13 سبتمبر 2023 م - 03 ربيع الأول 1445 هـ

اعلنت «المفوضية الأوروبية»، اليوم الاثنين، أنها رصدت 5.2 مليون يورو (5.55 مليون دولار)، ومزيداً من المساعدات للمساهمة في سدّ الاحتياجات في ليبيا التي تعاني آثار العاصفة «دانيال»، والتي أحدثت دماراً كبيراً وأزهقت أرواح الآلاف.

وقالت «المفوضية»، في تغريدة على منصة «إكس» (تويتر سابقاً): «مع ازدياد الاحتياجات في ليبيا بقوة، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز دعمه. وسنقدم من خلال شركاء الاتحاد الأوروبي في المجال الإنساني 5.2 مليون يورو، وسنوجه مزيداً من المساعدات عبر آلية الحماية المدنية الخاصة بالاتحاد الأوروبي»، وفقاً لـ«وكالة أنباء العالم العربي».

(**الشرق الاوسط**) نُشر: 14-18:06 سبتمبر 2023 م - 28 صفَر 1445 هـ

بّرت أنقرة عن رفضها لما جاء في «تقرير تركيا 2022» الذي أعدّته المفوضية الأوروبية حول علاقاتها مع أنقرة، ووافقت عليه الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي. وقالت تركيا إنه «مليء بالاتهامات والأحكام المسبقة المجحفة القائمة على معلومات مضللة صادرة عن الجهات المعادية لـ(البلاد)».

وقالت وزارة الخارجية التركية إن التقرير أظهر أيضا أن أعضاء البرلمان الأوروبي «أصبحوا أسرى للسياسات الشعبوية اليومية، ومدى ابتعادهم عن تطوير النهج الاستراتيجي الصحيح تجاه كل من الاتحاد الأوروبي والمنطقة». وأضافت الخارجية التركية، في بيان الخميس، أن التقرير يعكس «التوجه المعتاد الضحل وعديم الرؤية الذي يتبناه البرلمان الأوروبي تجاه العلاقات مع بلادنا ومستقبل الاتحاد الأوروبي». وتابعت أنه «من غير العقلاني في مثل هذه الفترة الحرجة لاستقرار وأمن القارة الأوروبية، والتي تتوافر فيها فرص لإعادة إحياء العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، أن يطرح البرلمان الأوروبي أمورا أخرى بدلا من مفاوضات انضمام تركيا التي تمثل العمود الفقري للعلاقات».

انتقادات حادّة

وانتقد البيان ما وصفه بـ«الادّعاءات» الواردة في تقرير البرلمان الأوروبي، والتي تعكس وجهات نظر أحادية الجانب لجهات معيّنة بشأن قضايا بحر إيجة وشرق البحر المتوسط وقبرص، منفصلة عن الحقائق التاريخية والقانونية، وأنه لا قيمة له بالنسبة لتركيا.

ووافق البرلمان الأوروبي، ليل الأربعاء إلى الخميس في ختام جلسة عامة عقدها لمناقشة التقرير الذي أعده مقرر تركيا بالمفوضية الأوروبية الإسباني ناتشو سانشيز أمور، بأغلبية 434 نائبا، مقابل رفض 18 نائبا، وامتناع 152 نائبا عن التصويت.

ولفت أعضاء البرلمان الأوروبي خلال المناقشات الانتباه إلى التراجع الديمقراطي في تركيا، وعبروا عن القلق بشأن حقوق المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة جرائم قتل الإناث، وانتشار خطاب الكراهية.

وذكر التقرير أنه «لم يتم الالتفات إلى المخاوف الجدية بشأن تدهور الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء في تركيا». وحثّ الاتحاد تركيا على كسر الجمود الحالي في العلاقات، وإيجاد «إطار موازٍ وواقعي» بديلاً عن مسار مفاوضات انضمامها إلى عضويته، التي أكد أنه لا يمكن أن تُستأنف في ظل الوضع الراهن.

ووافق البرلمان الأوروبي، ليل الأربعاء إلى الخميس في ختام جلسة عامة عقدها لمناقشة التقرير الذي أعده مقرر تركيا بالمفوضية الأوروبية الإسباني ناتشو سانشيز أمور، بأغلبية 434 نائبا، مقابل رفض 18 نائبا، وامتناع 152 نائبا عن التصويت.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع، أوليفر فارهيلي، خلال جلسة البرلمان، إنه من أجل تطوير العلاقات «هناك حاجة إلى إصلاحات داخلية في تركيا، وتهيئة بيئة سياسية مواتية في علاقاتنا الثنائية، وأن المفوضية الأوروبية ستواصل التعبير عن مخاوفها بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقلال القضاء». وأشار أيضاً إلى أن التقدم في القضية القبرصية «أمر لا غنى عنه».

ودعا التقرير تركيا للمصادقة على عضوية السويد في «الناتو»، دون مزيد من التأخير. وشدّد على أن عملية انضمام دولة ما إلى «الناتو» لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها بعملية انضمام دولة أخرى (تركيا) إلى الاتحاد الأوروبي، وأن أعضاء البرلمان الأوروبي يؤكدون أن تقدم كل دولة على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي لا يزال قائماً على مزاياها الخاصة.

الحدث تارخ النشر: الأربعاء 16 ذو الحجة 1444 هـ - 05 يوليو 2023 GMT 11:02 - KSA 14:02

قالت المفوضية الأوروبية، اليوم الأربعاء، إن ثلثي أراضي الاتحاد الأوروبي في خطر بسبب التغير المناخي.

وأضافت المفوضية الأوروبية، أن التغير المناخي يؤدي إلى وفيات الآن في أوروبا.

سجّلت انبعاثات غازات الدفيئة المتأتية من قطاع الطاقة أرقاماً قياسية جديدة العام الفائت، فيما يتحرك هذا القطاع في الاتجاه "المعاكس" للالتزامات التي تفرضها اتفاقية باريس، على ما ذكرت دراسة حديثة.

وأشارت منظمة "إنردجي إنستيتيوت" في الدراسة التي أُجريت بالتعاون مع الشركتين الاستشاريتين "كاي بي ام جي" و"كيرني"، إلى أن "الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية (المتوفرة بشكل طبيعي من دون إخضاعها للتحويل) زاد بنحو 1% عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3% تقريباً مقارنة بالمستويات التي سُجّلت في مرحلة ما قبل كوفيد أي عام 2019".

تقييم دعم المفوضية الأوروبية للمملكة الأردنية الهاشمية

Adobe Acrobat Document